

عمدة القاري

ولا بـالتقاطه للقيط وكل هذه الصور فيها خلاف بين الفقهاء ومذهب الشافعى لا ولاء في شيء منها للحديث قلت الولاء عند أصحابنا نوعان أحدهما ولاء العتاقة والآخر ولاء الموالاة وقد كانت العرب تتناصر بأشياء بالقرابة والمداقة والمؤاخاة والحلف والعصبة وولاء العتاقة وولاء الموالاة وقرر رسول الله تناصراً لهم بالولاء بنوعين وهما العتاقة وولاء الموالاة وقال إن مولى القوم منهم وحليفهم منهم رواه أربعة من الصحابة فأحمد في (مسنده) من حديث إسماعيل بن عبيد بن رفاعة بن رافع الزرقى عن أبيه عن جده قال قال رسول الله مولى القوم منهم وابن أختهم منهم وحليفهم منهم والبزار في (سننه) من حديث أبي هريرة عن النبي قال حليف القوم منهم وابن أختهم منهم والدارمى في (مسنده) من حديث عمرو بن عون أن رسول الله قال ابن أخت القوم منهم وحليف القوم منهم والطبرانى في (معجمه) من حديث عتبة بن غزوان عن النبي نحوه والمراد بالحليف مولى الموالاة لأنهم كانوا يؤكدون الموالاة بالحلف .

العاشر أنه يستحب للإمام عند وقوع بدعة أن يخطب الناس ويبين لهم حكم ذلك وينكر عليها .
الحادي عشر فيه أنه يستحب للإمام أن يحسن العشرة مع رعيته ألا ترى أنه لما خطب لم يواجه صاحب الشرط بعينه لأن المقصود يحصل له ولغيره بدون فضيحة وشناعة عليه .
الثاني عشر فيه المبالغة في إزالة المنكر والتغليظ في تقبیحه .
الثالث عشر في جواز كتابة الأمة دون زوجها .

الرابع عشر فيه أن زوج الأمة ليس له منعها من السعي في كتابتها وقال أبو عمر لو استدل مستدل من هذا المعنى بأن الزوجة ليس عليها خدمة زوجها كان حسنا .
الخامس عشر فيه دليل على أن العبد زوج الأمة له منعها من الكتابة التي تؤول إلى عتقها وفراقها له كما أن لسيد الأمة عتق أمته تحت العبد وإن أدى ذلك إلى إبطال نكاحه وكذلك له أن يبيعها من زوجها الحر وإن كان في ذلك بطلان عقده .

السادس عشر فيه دليل على أن بيع الأمة ذات الزوج ليس بطلاق لها لأن العلماء قد اجتمعوا ولم يختلف في تلك الأحاديث أيضاً أن بريرة كانت حين اشتراطها عائشة ذات الزوج وإنما اختلفوا في زوجها هل كان حراً أو عبداً وقد اجتمع علماء المسلمين على أن الأمة إذا اعتقت زوجها عبد أنها تخير واحتلقو إذا كان زوجها حراً هل تخير أم لا .

السابع عشر فيه دليل على جواز أخذ السيد نجوم المكاتب من مسألة الناس لترك النبي عليه زجرها عن مسألة عائشة إذا كانت تستعينها في أداء نجمها وهذا يرد قول من كره كتابة

المكاتب الذي يسأل الناس وقال يطعمني أوساخ الناس .

الثامن عشر فيه دليل على جواز نكاح العبد الحرة لأنها إذا خيرت فاختارته بقيت معه وهي حرة وهو عبد .

التاسع عشر قالوا فيه ما يدل على ثبوت الولاء فيسائر وجوه العتق كالكتابة والتعليق بالصيغة وغير ذلك .

العشرون فيه دليل على قبول خبر العبد والأمة لأن بريدة أخبرت أنها مكتوبة فأجابت لها عائشة بما أجابت .

. 17 - .

(باب التقادسي والملازمة في المسجد) .

أي هذا الباب في بيان حكم التقادسي أي في مطالبة الغريم بقضاء الدين قوله والملازمة أي وحكم ملازمة الغريم في طلب الدين قوله في المسجد يتعلق بالتقاضي وبالملازمة أيضا بالتقدير لأنه معطوف عليه .

754611 - ح (دثنا عبد الله بن محمد) قال حدثنا (عثمان بن عمر) قال أخبرنا (يونس) عن (الزهرى) عن (عبد الله بن كعب بن مالك) عن (كعب) أنه (تقادسي ابن أبي حدرد) ديننا كان له عليه في المسجد فارتقت أصواتهما حتى سمعها رسول الله وهو في بيته فخرج إليهما حتى كشف سحف حجرته فنادى يا كعب قال لبيك يا رسول الله قال ضع من دينك هذا وأوْمأ إليه أى الشطر قال لقد فعلت يا رسول الله قال قم فاقضه (الحديث 754 - أطراوه في 174 .) 8142 4242 6072 0172 .

وجه مطابقته للترجمة في التقادسي ظاهر وأما في الملازمة فهو وجهين أحدهما أن كعبا لما طلب ابن أبي حدرد بيده في